العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ (السعودية حالة دراسة)

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٦/٨/٢م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٧/٩/٢٧م

مخلد مبيضين*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالةً دراسية منذ حكم الرئيس خاتمي (١٩٩٧ -٢٠٠٦)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران. وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية وإيران؛ مثل النهج الجديد في السياسة الإيرانية الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين. وكانت طبيعة التقارب تتم بمبادرة إيرانية على وجه العموم، وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على عملية التقارب إضافة إلى التطورات الدولية. أما بالنسبة لعناصر الاختلاف، فكان على رأسها النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية المحتلة، والاختلاف الطائفي. كذلك بينت الدراسة أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.

Abstract

This study aims at explaining the elements of approachment and conflict in the Iranian-Gulf states relations, especially with Saudi-Arabia (as a case study), during Khatami's presidency 1997-2005. Also, the study is seeking to clarify the important factors which shaped these relations between Iran and Arab-Gulf States; the internal, regional, and international developments which influenced the close and diversity of relations between the Gulf poles: Saudi Arabia and Iran.

* أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

The study shows that there were many factors that shaped the close relations between Iran and Arab-Gulf States, such as the new approach of the Iranian leaders which called to dialogue and openness, the mutual visits on a high level, and the signing of economic treaties between the two parties. The nature of the close relations was started by Iranian initiative in general, beginning with economic proposals whereby oil occupied an important influence, as well as the international developments. As for the diversity (tension) factors, the United Arab Emirates-Iranian conflict was at the top of all, added to it the religion diversity. Also, the study shows that regional and international developments, particularly the Iraqi situation and the Iranian nuclear program developments, have led to changeable relations between Iran and Arab-Gulf States. However the main phenomenon was (and still is) that they are making approaches forwards each other by slow steps.

مقدمـــة:

لقد شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي تقاربا باتجاه تطبيـــع هذه العلاقات في أشكال وصور غير مسبوقة. وقد انعكس هذا التطور في العلاقات فـــي مجموعة من التفاعلات الخليجية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعيـــة بـــين ضـــفتي الخليج، الأمر الذي لم يكن معهودا في السابق. فكثافـــة تفـــاعلات العلاقـــات الـــسعودية الإيرانية ازدادت بصورة واضحة منذ انتخاب الرئيس الإيرانـــي محمـــد خـــاتمي عـــام ١٩٩٧م. وقد توجت هذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بـــين قطبـــي الخلـــيج عـــام ٢٠٠١؛ العربية السعودية وإيران لتمثل بداية لمرحلة جديدة ومتميـــزة فـــي العلاقـــات العربيـــة الخليجية -الإيرانية بعامة والعلاقات السعودية- الإيرانية بخاصة. فإيران كانـــت تـــسعى للتقارب مع السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، ولكسر حالـــة الجمـــود التـــي اتسمت بها سياستها الخارجية بعد الثورة. أما السعودية فقد كانت ترى في إيران شـــريكا أساسيا في المنطقة الخليجية للمحافظة على أمنه في حالة تسوية الخلافـــات بـــين إيـــران ودول مجلس التعاون الخليجي.

كذلك، فقد كان للعوامل الخارجية دور كبير في عمليتي التقارب والتنافر بـــين دول الخليج وإيران خلال فترة الدراسة؛ فكان تأثير الولايات المتحدة الأمريكية أكثر وضـــوحا

بهذا الصدد الذي اختلف باختلاف التطورات الإقليمية الدولية التي كانت إما داعمة لعملية التنافر أو داعمة لعملية التقارب، وذلك وفقا للمصالح الأمريكية المتنافرة مع المصالح الإيرانية.

هدف الدراسة وأهميتها:

أ- **هدف الدراسة**: تهدف الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالة دراسية منذ رئاسة خاتمي، وحتى البدايات الأولى لرئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (بين ١٩٩٧-٢٠٠٦)، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران.

ب- **أهمية الدراسة العملية**: تنبع أهمية الدراسة من متابعتها لعمليتي التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام، والعلاقات السعودية الإيرانية بشكل خاص، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة والتي تحمل في طياتها كثيرا من التأويلات. وكذلك، فإن أهمية الدراسة تتأتى من الجوانب المختلفة التي تعالجها، والتي تقع ضمن السياسة الخارجية للأطراف ذات العلاقة بنظرة شمولية وعلمية.

ج- **أهمية الدراسة العلمية**: تنبع أهمية الدراسة العلمية من كونها من الموضوعات الحيوية ذات العلاقة بالمنطقة العربية، والتي تتابع التطورات الداخلية الإقليمية والدولية التي أثرت على العلاقات الخليجية الإيرانية خلال ما يقارب عقد من الزمن في منطقة ملتهبة من العالم، لتشكل نقلة نوعية في الدراسات العربية الأكاديمية في هذا المجال.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي الذي يساعد على معرفة وتطور العلاقات الخليجية الإيرانية، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي لتعزيز دراسة حالتي

التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية، من خلال بيان عوامل التقارب والتباعد وتحليلها لمعرفة أثرها على تلك العلاقات. وأيضا، فقد تم اختيار منهج دراسة الحالة الذي يقوم على تحليل مضمون التصريحات الرسمية والإعلامية الخاصة ببعض المسؤولين الرسميين أصحاب العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك تحليل الوثائق المتعلقة بالحالة مثل السجلات، والمذكرات الشخصية والرسائل. هذا إضافة إلى دراسة الجماعة المرجعية للحالة. وكذلك، سيستخدم منهج المصلحة القومية الذي يركز على أهمية المصلحة الوطنية باعتبارها المدخل الأكثر أهمية في تحليل العلاقات الدولية، والقائمة على مفهوم القوة بكل أشكالها باعتبارها نزعة إنسانية ميالة للسيطرة، وأن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للسياسة الدولة. وهو المنهج الملائم "لباحثي سياسات دول العالم الثالث، . . . (لأن) مفهوم المصلحة القومية يكون أكثر تحديدا في هذه الدول"(١). علما بأن هذه الدراسة واجهت بعض الصعوبات بشأن المنهج، تمثلت في ترابط وتشابك الكثير من المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية؛ مما يجعل من المداخل المختلفة مداخل مترابطة ومكملة لبعضها بعضا، ومن الصعوبة الاعتماد في هذه الدراسة على منهج واحد.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول إشكالية التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية بعامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالةً دراسية، والعوامل التي أدت إلى إي منهما منذ بداية الانفراج في العلاقات الخليجية الإيرانية (رئاسة خاتمي ١٩٩٧) وحتى عام ٢٠٠٦، والتطورات المختلفة التي أثرت سلبا أو إيجابا على هذه العلاقات.

أسئلة الدراسة:

سيتم الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية بعامة، والعلاقات السعودية الإيرانية بخاصة؟ وعدد من الأسئلة الفرعية:

١- ما هي التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت في العلاقات الخليجية الإيرانية بعامة والعلاقات السعودية الإيرانية بخاصة؟

٢- كيف أثرت التطورات الداخلية والإقليمية والدولية في العلاقات الخليجية الإيرانية بعامة والعلاقات السعودية الإيرانية بخاصة؟

٣- ما أهمية الدور الأمريكي في التأثير في العلاقات الخليجية الإيرانية بعامة والعلاقات السعودية الإيرانية بخاصة؟

٤- ما تأثير تطورات الوضع العراقي بعد الاحتلال على عملية التقارب السعودي الإيراني بخاصة والعلاقات الخليجية الإيرانية بعامة؟

تقسيم الدراسة:

بناء على هدف الدراسة ومشكلتها وأسئلتها، فسيتم تقسيمها إلى عدة فصول، وعلى النحو التالي:

الفصل الأول : تطور العلاقات الخليجية الإيرانية؛ لمحة موجزة.

الفصل الثاني: طبيعة التقارب الخليجي الإيراني ومسبباته.

الفصل الثالث: عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية وتأثير التقارب السعودي الإيراني على دول الخليج.

الفصل الرابع: تطورات الوضع العراقي بعد الاحتلال وعملية التقارب السعودي الإيراني.

فرضية الدراسة:

الدراسات السابقة:

يوجد الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات الخليجية الإيرانية بطريقة أو أخرى، ولكنها إما دراسات جزئية، أو تركز على دولة خليجية أو عربية واحدة (دراسة رأفت صلاح، "العلاقة بين العرب وإيران؛ مصر أنموذجا"، ودراسة غلام حسين إسلامي، "إيران - السعودية وسعي مستمر من أجل تعزيز الأواصر"). أو دراسات تختص بمشكلة واحدة في العلاقات الخليجية الإيرانية (دراسة العيسى، "الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث")، أو أنها دراسات تتحدث بشكل عام عن التقارب ما بين إيران ودولة خليجية واحدة (دراسة صالح عبد العزيز

النجدي، "التقارب السعودي - الإيراني دوافعه وأبعاده")، أو دراسات تتحدث عن عموميات التقارب الإيراني الخليجي دون تعمق (دراسة محمد السعيد عبد المؤمن، "التقارب الإيراني الخليجي. . سلاح ذو حدين"). أما بالنسبة لهذه الدراسة، فإنها توضح وبعمق عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالةً دراسية منذ رئاسة خاتمي، وحتى البدايات الأولى لرئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (بين ١٩٩٧-٢٠٠٦)، بحيث تبين العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران.

الفصل الأول: تطور العلاقات الخليجية الإيرانية؛ لمحة موجزة:

شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية على وجه الخصوص، انفراجا واضحا في أعقاب تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم عام ١٩٩٧؛ وبالنسبة لقطبي الخليج إيران والسعودية، فإن إيران كانت تسعى إلى كسب العربية السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة بكسر حالة الجمود لسياستها الخارجية بعد انتصار الثورة. وأما السعودية فقد كانت ترى في إيران شريكا أساسيا في منطقة الخليج وخاصة في موضوع تحقيق أمن واستقرار هذه المنطقة من خلال حل وتسوية المسائل العالقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها مسألة الجزر الإماراتية الثلاثة (طمب الكبرى، طمب الصغرى، وأبو موسى) التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١. وكانت بداية التطور في العلاقات السعودية الإيرانية في جوانب متعددة، ومنها التبادل التجاري من خلال منح تسهيلات لرجال الأعمال من الجانبين دون وسيط لصادراتهما[٢].

أ- البدايات الأولى للتقارب الخليجي الإيراني ١٩٨٩:

قبل عام ١٩٩٦ كانت العلاقات السعودية الإيرانية لا تزال في حالة من التوتر، فلما تحسنت العلاقات السعودية الإيرانية أصبح من المصلحة السعودية عدم تعكير جو التقارب الجديد، لأنها كانت تعتقد أن مكاسب التقارب والاستقرار كانت لمصلحة دول المنطقة[٣]. وقد لعبت الكثير من العوامل دورا في كسر حالة الشك المتبادل التي كانت

موجودة بين إيران والدول الخليجية العربية عامة وبين إيران والسعودية بخاصة؛ ومنها خروج العراق من منظومة التأثير الخليجي، والتحالف التركي الإسرائيلي، وقضايا منظمة الأوبك، وحالة العداوة الأمريكية المستمرة لإيران. فقد دفعت هذه العوامل السعودية وإيران إلى تأسيس ثقة متبادلة بينهما، وذلك بعد أن تخلت إيران عن شعاراتها الثورية؛ وقد خفت الحدة الثورية بوصول تيار المعتدلين برئاسة رفسنجاني عام ١٩٨٩م، وانحسرت بوصول الرئيس محمد خاتمي بعمله على إزالة التوتر في علاقات إيران الخارجية. وفي المقابل، فإن السعودية قد وصلت إلى حد الاقتناع بأن أمنها وأمن منطقة الخليج يعتمد أساسا على دولها، وأخذت تنظر إلى إيران بواقعية أكثر لما لها من قوة عسكرية ونفطية وسكانية وجغرافية كبيرة (طول الساحل الإيراني المطل على الخليج يبلغ ٣٢٠٠كم) تمكنها من لعب دور مهم في المنطقة، ومن ثم تبعتها الدول الخليجية بنظرتها الواقعية تلك. كذلك، فإن السعودية قد قدرت المواقف الإيرانية التي كانت تندد بالتهديدات العراقية المستمرة ضد الكويت والرياض، وقدرت الوقوف الإيراني إلى جانب القضية الفلسطينية واللبنانية، وصولا إلى إدراك البلدين لضرورة التعاون على الرغم من الاختلاف الجيوسياسي بينهما(٤). فانتقال إيران من شرعية الثورة التي طغت على سياساتها منذ انتصار الثورة إلى شرعية الدولة؛ وجدت صداها في انفتاح السياسة الخارجية الإيرانية على العالم، وكذلك انفتاحها على القوتين الإقليميتين في المنطقة الشرق الأوسطية مصر والسعودية؛ مما حمل في طياته انفتاحا على التحالفات الدولية لهاتين القوتين، وكان ذلك هدفا أساسيا للسياسة الخارجية الإيرانية آنذاك(٥).

وبناء على ذلك، فقد عرفت العلاقات الإيرانية الخليجية عدة تطورات منذ قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، مع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. فكانت هناك معالم جوهرية شكلت نقاطا بارزة في هذه العلاقات عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية خاصة، وأهم هذه التطورات:

١- الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، التي أعلنت مبدأ تصدير الثورة وما تلاها من قيام حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، واصطفاف دول الخليج إلى جانب

العراق، وتأزم العلاقات مع إيران.

٢- حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وبها بدأ تحسن العلاقات والابتعاد عن الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وبداية كسر الجمود في العلاقات السعودية الإيرانية[٦].

٣- سياسات الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني، ثم سياسات الرئيس محمد خاتمي منذ توليه السلطة عام ١٩٩٧م، والتي حرصت على التصالح مع دول مجلس التعاون، وبالذات العربية السعودية.

٤- الحصار الأمريكي للعراق بكل أبعاده وتأثيراته المختلفة.

وعلى أية حال، فقد جاء تهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق ليضيف سببًا جديدًا للتقارب السعودي الإيراني، الأمر الذي سهل تسريع وتيرة هذا التقارب في اتجاه مزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، وتحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات من خلال عدة مظاهر. كانت أولى هذه المظاهر المحادثات السرية التي عقدت بين الطرفين في جنيف خلال فبراير عام ١٩٨٩م، ثم حضور إيران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مدينة جدة بالسعودية في آذار من العام نفسه، وإنهاء إيران مقاطعتها لموسم الحج. ومع تولي الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧م مقاليد الحكم عملت الحكومة الإيرانية على توثيق علاقاتها مع السعودية، الأمر الذي تمثل في إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين البلدين وترأس الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك وفد بلاده لحضور مؤتمر القمة الإسلامي في طهران في أواخر عام ١٩٩٧[٧]. غير أن التطور الأهم في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية كان توقيع الاتفاقية الأمنية بين الجانبين في ١٧ إبريل ٢٠٠١م، والتي تضمنت بنودًا لمكافحة الإرهاب والتحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين. وقد لاقت تلك الاتفاقية ردود فعل إيجابية واسعة النطاق، حيث رحبت بها مختلف الأوساط الخليجية الرسمية والشعبية على اعتبار أنها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الإيرانية، بعد الإدراك الإيراني بأن الالتقاء مع الرياض هو الطريق

المؤدي إلى التفاهم الإيراني الخليجي الجماعي[٨]. فضلاً عن ذلك، فقد كرست التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية خلال تلك الفترة المشروع الإصلاحي الذي جاء به خاتمي وهو مشروع تميز بالاعتدال وبطرح فكرة حوار الحضارات واستبعاد فكرة تصدير الثورة والتدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة. الأمر الذي أنتج سياسة خارجية إيرانية جديدة تسعى إلى التواصل لا إلى القطيعة والمواجهة مع دول الجوار وخصوصًا مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة بعد تعاظم الوجود الأميركي في المنطقة.

وضمن ذلك السياق، كانت مساعي التقارب الإيرانية تجاه السعودية، حيث يرى الكثير من المراقبين أن الإيرانيين رأوا في إقامة علاقات جيدة بين طهران والرياض عاملاً أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأميركي في المنطقة، وقد تأكدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار الخُبر عام ١٩٩٦م (الذي قتل فيه ١٩ جنديا أمريكيا وجرح آخرون)، في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات[٩]. فكان خيار التقارب مع إيران والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة أمام السعودية، بعد رؤية الرياض ضرورة مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت من خلال بناء علاقات مع إيران على أسس أكثر متانة من ذي قبل. وقد عبر عن هذا التوجه آنذاك سفير السعودية في طهران (عاصم بن أحمد السموسي) حيث قال: "إن العلاقات بين إيران والسعودية هي لخدمة المصالح الإسلامية. . . وإنهما ركنان أساسيان في منظمة المؤتمر الإسلامي. . . يتحملان مسؤولية كبيرة لمواجهة التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي في الوقت الحاضر. . ."، وأكد السفير أنه: "سيبذل أقصى جهده لتطوير العلاقات بين إيران والسعودية"[١٠].

وفي المقابل، فإن استفادة إيران من تفكك الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق، اصطدم بسلسلة من التحديات الكبيرة، كان من أوضحها التواجد العسكري الغربي في المنطقة، وظروفها الاقتصادية الصعبة. وقد ظهر التباين بين المصلحتين الأمريكية والسعودية في سياستهما تجاه إيران؛ فواشنطن تريد من السعودية أن تبقى على سياسة العداء القديمة لإيران، في حين ترى السعودية أن من مصلحتها الوطنية الراهنة أن

يستمر التقارب مع إيران؛ فالسعودية تريد أن تحتفظ بالورقة الإيرانية في يدها من أجل توظيفها لما يخدم المصلحة الوطنية. ولكن الولايات المتحدة تريد الاستغلال الأمثل لهذه الورقة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية غير مكترثة بالمصلحة الوطنية السعودية، مع قلقها من التقارب السعودي - الإيراني لأنه عقبة في تحقيق مصالحها. وكانت التغيرات المتلاحقة في المنطقة، التي بدأت بانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م عندما اتخذت السياسة السعودية مواقف نقدية حادة ضد السياسة الأمريكية في المنطقة، وبالذات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وسياسة الحصار ضد العراق وانحيازها لصالح إسرائيل[١١]، فكانت سببا في التقارب ما بين الرياض وطهران. إضافة إلى الرؤية السعودية الخاصة بتحقيق قدر من التوازن في المنطقة مما يتطلب التقارب العربي-الإيراني في مواجهة التقارب الإسرائيلي التركي، بعدما ثبت بأن الدعم الإيراني للحق العربي في الصراع مع الكيان الإسرائيلي دعم واضح ومستمر في ظل نظام عربي يعيش حالة شديدة من الانكشاف الإستراتيجي والتفكك والاضطراب[١٢]. وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أثرت على العلاقات السعودية الأمريكية بعد أن أعلنت واشنطن عن مشاركة عدد من المواطنين السعوديين في تفجيرات نيويورك واستمرارها في المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية في السعودية على خلفية تلك الأحداث. في الوقت الذي واجهت فيه الرياض موجة متصاعدة من الهجمات داخل أراضيها، وهي تشارك مشاركة فعالة في الحملة الدولية على الإرهاب[١٣].

ب- التقارب الخليجي الإيراني عقب أحداث ١١من أيلول ٢٠٠١:

مرت العلاقات السعودية الأميركية، وكذلك العلاقات الإيرانية الأميركية بحالة من عدم الاستقرار بعد أحداث ١١ سبتمبر نتيجة للحرب الأميركية على الإرهاب، مما دفع أكبر دولتين في منطقة الخليج العربي إلى التقارب فيما بينهما (إيران والسعودية)، ولاسيما بخصوص الحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين، حيث كان الموقف الرسمي لكلا البلدين متطابقا. وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان الإيراني ومجلس الشورى السعودي ببيان لهما أصدراه جاء فيه: "يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد

القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية". وذلك بعد زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني آنذاك للسعودية.

فقد كان لكل من السعودية وإيران خلال تلك الحقبة مصالح وأهداف من هذا التقارب؛ فالسعودية كانت تعد الحليف الأقوى لواشنطن التي كانت تفرض حصارا على النظام الإيراني. فكان أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن تفيد بأن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارسها ضد العراق وإيران قد فشلت فشلاً ذريعاً في شقها الموجة ضد طهران. وإيران شريك مهم في الخليج في المحافظة على أمن المنطقة. وقد أوضحت السعودية عدة مرات أن عملية التقارب السعودي الإيراني يصب في مصلحة باقي الدول الخليجية بما فيها دولة الإمارات المتنازعة مع إيران. ومسألة الجزر الثلاث أضحت إحدى النقاط التي تدعم التقارب السعودي الإيراني ولم تعد نقطة حرج بالنسبة للسعودية[١٤]، كما كانت في السابق.

وبالنسبة لإيران، فقد كشفت صحيفة واشنطن بوست ٢٣ يوليو ٢٠٠٢م، أن إدارة بوش قررت وقف الرهان على الرئيس خاتمي في مجال الإصلاحات معتبرة أنه «ضعيف جدًا وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده». وقد تزامن ذلك مع مطالبة مجموعة من أعضاء الكونغرس الأميركي بأن تتبنى الحكومة الأمريكية رسميًا الدعوة إلى تغيير «نظام الحكم» في إيران التي وصفها بعضهم بأنها تشكل تهديدًا إرهابيًا[١٥]. فاضطراب العلاقات السعودية الأميركية في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية الأميركية نوعا من التوتر، كان دافعًا للتقارب فيما بين السعودية وإيران. وأمام هذه الضغوط والمعضلات التي واجهت المنطقة بدت الحاجة أكثر إلحاحا للتقارب الخليجي الإيراني. ويقع ذلك ضمن إستراتيجية التعاون والتقارب الخليجي الإيراني؛ فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، والبيانات المشتركة تعبر عن أهمية التعاون بين إيران والسعودية وقدرتهما على المدافعة عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بين البلدين. فقد أعلنت كل من إيران والسعودية عن معارضتهما لأي هجوم أمريكي ضد العراق، وذلك

في لقاء جمع بين وزيري الخارجية السعودي والإيراني سعود الفيصل وكمال خـرازي، على التوالي. وكان الرئيس خاتمي قد دعا الوزير السعودي إلى "تعاون إقليمي بين الدول المجاورة للعراق لتشجيعه على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية"[١٦].

وبالنسبة للمسألة العراقية، فمنذ بداية الألفية الجديدة، فقد كانت دافعًا جديدًا للتقارب ما بين السعودية وإيران، لأن إيران كانت ترى أن الولايات المتحدة في حشدها ضد العراق ثم احتلاله، إنما هي محاولة لتغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج وإضعاف القوى الإقليمية فيها، مما دفع طهران بضرورة التوجه إلى أكبر قيادات المنطقة الخليجية العربية ممثلا بالسعودية. وقد شعرت كذلك السعودية بأنها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة مما جعلها تقترب من إيران. فالاستهداف الأميركي للسعودية كان له عدة صور منها: الضغط السياسي والإعلامي والتدخل في شئونها الداخلية. حتى إن قضية احتلال العراق كانت مدعاة للتقارب الإيراني المصري؛ ففي اللقاء الذي تم ما بين الرئيسين محمد خاتمي وحسني مبارك في جنيف أواخر عام ٢٠٠٣م على هامش القمة العالمية لمجتمع المعلومات تم الحديث عن عملية توزيع الأدوار في المنطقة من جراء احتلال العراق الذي يهدد موازين القوى الشرق أوسطية لغير صالح الدولتين، مؤكدين أهمية أمن الخليج كأساس لقاسم مشترك بين دول المنطقة[١٧]. أما بالنسبة لإيران فإنها شعرت باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق. وفي هذا السياق أشار بعض المحللين إلى أن مجيء نظام عراقي موال للولايات المتحدة يمكن أن يسهل لواشنطن مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني[١٨].

وفي أول مؤتمر صحفي للرئيس محمود أحمدي نجاد، قال إن إيران ستواصل سياسة الانفراج مع الدول العربية، وخصوصا مع العربية السعودية والعراق بعد استئناف العلاقات الإيرانية العراقية الكاملة عام ٢٠٠٤م، معلنا استمرار سياسة التقارب مع الدول العربية الخليجية. وكان قد أعرب الملك الراحل فهد في برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس الإيراني نجاد عن أمله في زيادة تعزيز الروابط بين بلاده وإيران متمنيا له التوفيق والنجاح في مسؤولياته الجديدة " لخدمة بلدكم الشقيق"[١٩].

وكان قد أعلن الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، لدى استقباله السفير السعودي في طهران (٢٠٠٥/٧/١٢)، أن توسيع العلاقات بين إيران والسعودية يخدم مصالح المنطقة والعالم، وطالب بضرورة إقامة تعاون وثيق بين البلدين. وقال رفسنجاني: "يجب على الدولتين أن يضطلعا بدور مهم في حفظ الأمن واستمرار التعاون على المستويات جميعها". ورد السفير السعودي عليه (ناصر بن أحمد البريك) قائلاً: "إن المسؤولين السعوديين حريصون على تعزيز العلاقات بين البلدين، وهم يرون أن العلاقات الإيجابية بين البلدين تخدم العالم الإسلامي"[٢٠].

وإضافة إلى ما سبق، فقد كانت إيران تتخوف من إقدام الولايات المتحدة على ضرب برنامجها النووي، وخاصة مفاعلها في بوشهر، ولاسيما في ضوء النوايا الأمريكية للحيلولة دون حيازة إيران سلاح نووي. وتنبع تلك المخاوف الإيرانية من وجود القوات العسكرية الأمريكية على مقربة من الأراضي الإيرانية بعد احتلالها للعراق. الأمر الذي يعني أن النجاح في السيطرة على الأراضي العراقية يسهل على الولايات المتحدة ضرب المفاعل النووي الإيراني.

وعلى أية حال، يمكن القول إن وجود هذه المخاوف المشتركة ولاسيما فيما يتعلق بمستقبل المنطقة، دفع المسئولين الإيرانيين والسعوديين إلى تدعيم العلاقات فيما بينهما، وهو ما تمثل في الزيارات المتبادلة التي تؤكد أهمية تنسيق المواقف الإيرانية الخليجية، وبالذات الإيرانية السعودية من القضايا الإقليمية ولاسيما قضية العراق، والتي ما زالت أبعادها تتسع لتشمل تحولات عميقة سنتحدث عنها لاحقاً.

الفصل الثاني: طبيعة التقارب الخليجي الإيراني ومسبباته:

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامة، والسعودية خاصة، وتبقى قضية الجزر الإماراتية العقبة الرئيسة في إعاقة هذا التقارب؛ حيث توجد مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف، مع أن عملية التقارب على وجه العموم كانت تتم بمبادرة إيرانية.

أ- المبادأة الإيرانية وطبيعة التقارب الخليجي الإيراني:

لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية على أسلوب المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، وبخاصة حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي بخاصة، لهو خير دليل على ذلك. وذلك نتيجة للحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ فمثلاً، نظرية أمن الخليج الإيرانية تقوم على نفس فكرة المبادأة على اعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى. وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في المسائل المهمة؛ الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، والخلاف الأيديولوجي. وكذلك، فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني، من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢١].

لقد تبدى الاهتمام المشترك بين الدول الخليجية وإيران في مظاهر عدة كان أهمها الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين، توقيع اتفاقات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، وبما يهدف إلى تنشيط المتبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة. هذا إضافة إلى تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، إلى جانب التنسيق المستمر في إطار منظمة الأوبك. فعلى سبيل المثال، تعد دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكبر الشركاء التجاريين لإيران في العالم نتيجة لعوامل التقارب الجغرافي والحضاري بين ضفتي الخليج، حيث بلغت التجارة الإيرانية خلال عام ٢٠٠٠م مع ثلاث دول خليجية (الإمارات والبحرين والسعودية) أكثر من ١٨٥١، ١٥ مليون دولار. وقد كان التبادل التجاري بين السعودية وإيران منخفضا خلال الحقبة

١٩٩٦-١٩٩٩م، قبل أن يرتفع بنسبة ٣٩% عام ٢٠٠٠م[٢٢]، بحيث وصل حجم التبادل التجاري بين إيران والسعودية إلى ٢٥٠ مليون دولار في آخر إحصائية (٢٠٠٥) صادرة عن الجهات الرسمية، وقابل للزيادة إلى ملياري دولار في السنوات المقبلة[٢٣].

وفي ضوء ما سبق، يلحظ على طبيعة التقارب الإيراني السعودي ما هو آت:

أ- لقد اتخذت إيران قرارها بإقامة علاقات طبيعية مع السعودية من أعلى المستويات، وأنه غير مرتبط على الأغلب بصعود تيار معين للسلطة في إيران. لذلك فإن الاتجاه نحو إقامة علاقات مع السعودية يسير نحو الحالة الإستراتيجية وليس التكتيكية وبعيدا عن النزعة المزاجية لأي تيار أو حزب.

ب- الزيارات المتعددة والنوعية من قبل الطرفين تعكس جدية وتحركا دبلوماسيا من نوع جديد ساهمت في عملية التقارب بين البلدين.

ج- لقد بدأ التقارب السعودي الإيراني بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما كان الوضع في السابق؛ فالبداية كانت عام ١٩٩٩م، حيث وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٥٠ مليون دولار وبلغ عدد المشاريع المشتركة ١٢ مشروعاً استثمارياً، وبلغ إجمالي رأس المال المستثمر ٢٨٠ مليون دولار، ٧٧% للجانب السعودي، و١٢% للجانب الإيراني، والباقي لشركاء آخرين.

د- شكل موضوع النفط تأثيرا واضحا على عملية التقارب لما له من أهمية كبرى في اقتصاديات دول الخليج، بحيث عانت من تدهور في أسعاره بدءا من عام ١٩٩٧-١٩٩٨م حين نزل سعره إلى أقل من ١٠ دولارات للبرميل، ونتيجة لاتفاق البلدين (السعودية وإيران) والتعاون مع بعض الدول النفطية فقد استقر سعره ضمن منظمة الأوبك. لقد كان الصدام هو السمة المميزة في الماضي بين الطرفين السعودي والإيراني في إطار منظمة الأوبك بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين. ولكن بعد التقارب فقد شاركت إيران بفاعلية مع السعودية وبعض الدول الخليجية بالحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار إلى مستويات تضر بالأداء الاقتصادي لتلك الدول؛ فعلى سبيل المثال فقد استطاعت منظمة الأوبك من

خلال التنسيق الفاعل بين السعودية وإيران وفنزويلا (منذ عام ٢٠٠٢م) في توحيد صفوفها وإعادة الاستقرار إلى الأسعار عند المستوى الذي يحقق المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين ما بين ٢٢-٢٨ دولارا للبرميل في المتوسط[٢٤].

هـ- الاهتمام بالتعاون الثقافي في إطار اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين السعودية وإيران من أجل تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين. وقد أكد الرئيس محمد خاتمي في هذا السياق في افتتاحية أسبوع الثقافة الإيراني في مركز الملك فهد الثقافي (٢٠٠٥/١/٢) أن العلاقة السعودية بإيران علاقة متميزة "وذات خصوصية فريدة ولا تساويها أي علاقة في العالم أجمع، وأن الجانب الثقافي يأتي في المرتبة الأولى لوجود عامل الحضارة والإسلام الذي يزيد من أواصر هذه العلاقات ويعمل على تنميتها فكريا وعلميا وثقافيا"[٢٥].

ز- اختفاء حدة الصراع حول الزعامة الإسلامية: منذ نجاح الثورة الإسلامية واستمرار مرحلة "التأسيس الثوري" حتى وفاة الإمام الخميني، حدث صراع إيراني سعودي حول زعامة العالم الإسلامي؛ فكلتا الدولتين كانتا تريان في نفسيهما الممثل الحقيقي للإسلام النقي ومبادئه. وبالتالي كان لابد من حدوث نوع من اصطدام الشرعيات والتنافس. ولكن مع خفوت وهج الثورة الإسلامية في أواخر الثمانينيات وحدوث بعض المتغيرات الدولية والإقليمية، والتأكد من عدم القدرة على تحقيق أهداف الثورة وظهور قيادات إيرانية براغماتية جديدة، كل ذلك أدى إلى تبلور قناعة لدى السعودية وإيران بأن صراع الشرعيات بينهما لن يؤدي إلى نتيجة. والأهم أن هذا الصراع لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وبالوصول إلى مثل هذه القناعة تبلورت أرضية تفاهم مشتركة بين البلدين نحو التقارب.

ب- العوامل التي أدت إلى التقارب الخليجي الإيراني:

لقد ساهمت عوامل متعددة في دفع عمليات التقارب العربي- الإيراني في عهد الرئيس محمد خاتمي، باعتبارها امتدادا في جزء منها لسياسات الرئيس السابق رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات مع دول الخليج. وكانت هذه العوامل نتيجة لظروف داخلية أو إقليمية

أو دولية. ويمكن تقسيمها لعوامل عامة وأخرى خاصة.

أولاً: العوامل العامة للتقارب:

يمكن الحديث عن عوامل التقارب العامة، على النحو الآتي[٢٦]:

١- ما جاء به الرئيس خاتمي من أطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة. وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضا للغرب وحضارته فحسب بل ندُ له، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة نموذج "تصدير الثورة". ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها: "رسل المحبة والسلام"، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية - الإيرانية.

٢- التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران؛ ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، ساهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية. فوجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

٣- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصلت

إلى احتلاله وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيس للاقتصاد في الخليج وإيران.

٤- محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية والخليجية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق قد بلغ عام ١٩٩٩ ما يقارب ٣٦ بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين ٦% إلى ١٥% من الناتج المحلي لهذه الدول. كذلك فإن دول الخليج تمثل ١٥% من حجم سوق السلاح العالمية و٤% من الإنفاق العالمي على الدفاع. وخلال عقد ١٩٩٠-١٩٩٩ بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة (دول مجلس التعاون والعراق وإيران) ٢٩١ مليار دولار، ووصلت نسبة الإنفاق على التسلح من العائدات النفطية عام ١٩٩٩ إلى ٥٠% في بعض الدول الخليجية. ولكن تطور العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات الثلاث (١٩٩٩-٢٠٠١)، قد أسهم كثيرا في تخفيض مؤشرات التسلح لدى الدولتين مما انعكس إيجابيا على الدول الخليجية الأخرى[٢٧].

٥- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٧م، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت المبادئ العامة لجوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة. وكانت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية ١٩٩٩م بمنزلة مؤشر جديد على مزيد من التقارب الحاصل بين البلدين، ولاسيما أن هذه الزيارة قد جاءت وسط ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات

المسألة العراقية[٢٨].

٦- تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد تدمير القوة العراقية[٢٩]، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية. كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. كذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في ٢٥ مايو ٢٠٠٠م، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب سوريا في هذا الانتصار، من خلال تقديمه للدعم المباشر طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، بالإضافة لدعم إيران للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام الماضي ٢٠٠٠م.

٧- احتلال مسألة أمن الخليج موقعا مهما في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة.

٨- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران؛ فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، الكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل عام مع نظيراتها الخليجيات، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين مثل التنسيق المشترك بين طهران والعربية السعودية فيما يتعلق بموضوع منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الرئيس الإيراني السابق مؤخرا، خاتمي (٢٠٠٥/٧/٢٥م) عن أمله بأن تشهد العلاقات الإيرانية السعودية مزيدا من التطور بهذا الخصوص[٣٠].

٩- مسألة النفط: كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهمًا ورئيسيًا حتم على كل من

إيران والسعودية إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق. فقد كان التعارض في وجهات النظر لسنوات طويلة سببًا في عدم استقرار أسعار النفط، حيث كانت السعودية تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج في مقابل خفض السعر، في حين أن النظرية الإيرانية كانت ترى في خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلى. وقد أدى التعاون السعودي الإيراني في إطار منظمة أوبك إلى تحقيق هدف "حدود السعر" أو "سقف السعر" لأول مرة منذ حقبة طويلة، حيث تم تحديد متوسط سعر البرميل عند ٢٤دولاراً مع نسبة تذبذب لا تزيد على ٣دولارات على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد ٢٢ دولاراً، وأعلى سعر ٢٨دولاراً[٣١]، ثم ارتفع سعر البرميل فيما بعد الـ ٦٠ دولارا، حتى وصل لأكثر من ٧٠ دولار نتيجة لأزمة الملف النووي الإيراني[٣٢].

ثانياً: العوامل والمسببات الخاصة للتقارب:

أما بالنسبة لمسببات التقارب الخاصة، فقد بدت واضحة منذ نهاية القرن الماضي، ومنذ عقد من الزمن تقريبا، وذلك بتطورات ملحوظة في علاقات دول مجلس التعاون بإيران. ذلك أن عناصر التباعد لم تكرس القطيعة بين الجانبين، وقد رأت السعودية أن تبدأ صفحة من التقارب مع إيران، وكانت الأخيرة تسعى بالاتجاه نفسه. وكانت عدة مسببات قد عززت هذا التقارب، منها[٣٣]:

١- الزيارات المتبادلة منذ عام ١٩٩٧م بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي من إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. ومنها زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شامخاني للسعودية (٢٠٠٠/٤/٢٣)، والتي تزامنت مع إعداد قادة دول مجلس التعاون الخليجي للقمة التشاورية في عمان. وسنتحدث عن هذا البند لاحقا.

٢- اتفاقيات التعاون العسكري بين إيران وبعض دول الخليج مثل سلطنة عمان في التسعينات.

٣- اتفاقية التعاون الأمني بين إيران والسعودية وتتضمن أوجه التعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال وغيرها، وسنتحدث عنها فيما بعد.

٤- اللجان المشتركة بين إيران ودول المجلس (٨ لجان) من أهمها اللجان العليا بين الطرفين.

٥- زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين الخليجي والإيراني، والذي بلغ ما يقارب ٤، ٢ مليارات دولار عام ٢٠٠١م.

٦- إعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران[٣٤].

٧- التنسيق التام بين السعودية وإيران في اجتماعات منظمة دول الأوبك لمناقشة زيادة إنتاج دول الأوبك من النفط خلال الفترة الممتدة من أوائل ٢٠٠٠ حتى الآن، بعدما أدت سياسات المنظمة إلى رفع سعر برميل البترول حتى وصل إلى ما يقارب ٣٠ دولارا للبرميل الواحد[٣٥]، ثم إلى أكثر من ٦٠ دولارا فيما بعد.

وكما يرى بعض الدارسين، فقد كان لتبادل الزيارات بين الطرفين الدور الكبير في عملية التقارب، كأهم عامل بهذا الخصوص؛ فقد تولد عنه الكثير من العوامل التي عززت من أوجه التقارب.

ثالثاً: تبادل الزيارات بين السعودية وإيران:

منذ انتخاب الرئيس الإيراني محمد خاتمي (شهر محرم ١٤١٨هـ، مايو ١٩٩٧م) أضحت طهران مزارا لكبار المسؤولين السعوديين؛ فقد زارها الأمير عبدالله ولي العهد آنذاك أثناء مؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي بطهران في شهر ديسمبر ١٩٩٧م، وتعد أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩م. وزار وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر طهران بُعيد انتخاب الرئيس خاتمي حاملا رسائل من كبار المسؤولين السعوديين إلى الرئيس الجديد والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. وزار طهران عام ١٩٩٨م كل من سعود الفيصل وزير الخارجية ووفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير. وفي شهر مايو عام ١٩٩٩م زار الأمير سلطان وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء آنذاك طهران حيث التقى خلالها كبار المسؤولين على رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي[٣٦]. ويلاحظ على هذه الزيارات تأكيدها عمق الصداقة والإصرار على توثيق

العلاقات بين البلدين.

وفي المقابل، قام الجانب الإيراني بزيارات مماثلة إلى الرياض؛ فقد قام الرئيس الأسبق رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام بزيارة في شهر مارس عام ١٩٩٨م على رأس وفد كبير ضم كلا من كمال خرازي وزير الخارجية آنذاك وعبد الله نوري وزير الداخلية وغيرهم من كبار المسؤولين ورجال الدين. وفي مايو عام ١٩٩٩م قام الرئيس محمد خاتمي بجولة عربية شملت كلا من سورية والسعودية وقطر.

ونتيجة لهذه الزيارات، فقد استأنفت الخطوط الجوية في كلا البلدين رحلاتها إلى البلد الآخر، وأقيم في جدة خلال شهر نوفمبر ١٩٩٨م معرض للصناعات الإيرانية ضم منتجات أكثر من مائتي شركة ومصنع. وقامت سفن حربية إيرانية في شهر مارس ١٩٩٩م بزيارة بروتوكولية إلى الموانئ السعودية كرمز للصداقة بين البلدين.

ووصل الأمر إلى أن طرحت إيران فكرة التعاون العسكري بين الدولتين خلال زيارة الأمير سلطان لها عام ١٩٩٩م، إلا أن الأمير سلطان استبعد هذه الفكرة آنذاك مفضلا التركيز على جوانب التعاون في المجالات الأخرى. وقد توجت السعودية هذه العلاقات بين البلدين بتعيين سفير لها في طهران من أبناء الطائفة الشيعية الذي كان عضوا في مجلس الشورى السعودي[٣٧].

نلاحظ من الزيارات التي يقوم بها المسؤولون الإيرانيون أنها تنبع من دوافع عقائدية بحرصهم خلال زياراتهم تفقد أبناء طائفتهم وتدارس أوضاعهم مع قيادة البلد المضيف. كما كان يحصل في زياراتهم للسعودية من التوجه إلى الأحساء والقطيف وغيرها من تجمعات شيعية في المنطقة الشرقية من السعودية.

وقد أعلن الرئيس خاتمي في زيارة له للسعودية ٢٠٠٣م أن التقارب السعودي - الإيراني ضمان للمنطقة، بعد استبعاده حصول إيران على الأسلحة النووية. كان ذلك في حديث للوطن السعودية (١٦/يوليو/ ٢٠٠٣). وقد أوضح في رد عن تقييم العلاقات مع السعودية، فأجاب "جيدة. يجب المقارنة بين الوضع قبل سبع سنوات وقبل هذه السنة، اليوم نحن أقرب إلى بعضنا، وحققنا الثقة بعدم تدخل أي منا بشأن الآخر واحترام

الطرف المقابل، كما حققنا الاطمئنان بضرورة توسيع التعاون بين البلدين. . . وبالتالي يتمتعان (إيران والمملكة) بالأهمية والتأثير، وتقاربهما وحل خلافاتهما من شأنه أن يكون فعالا جدا حتى إننا توصلنا في هذا الإطار إلى عقد الاتفاقية الأمنية المهمة، كما وقعنا بعدها مع البحرين واليمن والحديث اليوم هو توقيع اتفاقات مع الكويت وعمان وسائر الدول في الخليج"[٣٨].

وبعد زيارة الرئيس محمود أحمدي نجاد السعودية (بين ٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٥)، للمشاركة في اجتماع القمة الطارئة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد في مكة المكرمة، فقد وصف نجاد القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة بأنها مهمة وجاءت في وقتها المناسب بدعوة من خادم الحرمين الشريفين لمناقشة المستجدات والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية. وكان قد أكد في مؤتمر صحفي عقده في قصر الصفا في مكة المكرمة بحضور وزير الثقافة السعودي، أن العلاقات الإيرانية السعودية متنامية قائلا إن إيران والسعودية دولتان مؤثرتان في المنطقة والعالم الإسلامي وأن بينهما نقاط مشتركة كثيرة وأن وجهات النظر متقاربة[٣٩]. علما بأن الرئيس نجاد كان قد أعلن في أول مؤتمر صحفي له عن تعهده بانفراج العلاقات مع العرب.

وقد تواصلت الزيارات في حقبة الرئيس محمود أحمدي نجاد لدول الخليج؛ فقد قام نجاد بزيارة إلى الكويت (٢٧/فبراير/٢٠٠٦) هي الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩م، وصرح بالقول أن قوة بلاده تعد قوة لدول المنطقة. وبالنسبة للخلاف الكويتي الإيراني بخصوص الجرف القاري وحقل الدرة، وهو الخلاف الموجود بين البلدين منذ أكثر من ثلاثة عقود، فقد قلل الرئيس من أهمية الخلاف، قائلاً: "إنه لا يوجد أي خلاف غير قابل للحوار والحل بين الدولتين"[٤٠].

رابعاً: عقد الاتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران وتوجيه العلاقات الخليجية الإيرانية:

إن العلاقات السعودية الإيرانية تكتسب أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان. فليس من باب الصدفة أن سياسة واشنطن تجاه منطقة الخليج قد اعتمدت على

الدورين السعودي والإيراني في توجيه سياساتها بخصوص المنطقة لحقبة طويلة. لذلك فقد أدركت السياسة الإيرانية منذ عهد رفسنجاني أهمية العلاقة المتوازنة مع العربية السعودية لكونها الدولة الكبرى في مجلس التعاون الخليجي، وباعتبارها مفتاحا لعلاقات عربية متوازنة. ونتيجة لذلك فقد شهدت العلاقات الإيرانية السعودية في العقد الأخير درجة عالية من التنسيق الاقتصادي والسياسي، تم ترجمتها إلى زيارات من قبل المسؤولين في كلا البلدين وعلى مستوى رفيع، كما ذكر سابقا، توجت بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران في شهر أبريل ٢٠٠١م، بحيث يمكن القول إن هذه الاتفاقية تمثل مرحلة مفصلية ليس في تاريخ الدولتين فحسب، بل في تاريخ الإقليم الخليجي كله نتيجة للاعتبارات التالية(٤١):

١- دور وأهمية الدولتين في تشكيل وترسيخ السياسات الأمنية في منطقة الخليج، إلى جانب اقتناعهما بأن العلاقات بينهما قد وصلت مرحلة من العقلانية والنضج غير مسبوقين، وحسب ما قيل عن الاتفاقية من قبل الطرفين رسميا وإعلاميا.

٢- على الرغم من الطابع الأمني للاتفاقية (مواجهة عمليات التهريب، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال. . . الخ)، فإن دلالاتها السياسة أكبر بكثير من تلك القضايا، إذ كانت بداية مرحلة تنسيق سياسي بين الدولتين في عدة مجالات لضمان الاستقرار في المنطقة.

٣- تساعد الاتفاقية على تعزيز الثقة بين دول الخليج وإيران، ليكون مفتاحا في المستقبل لحل الكثير من المسائل العالقة بين ضفتي الخليج؛ مثل قضية الجزر الإماراتية المحتلة، وقضية الجرف القاري مع الكويت والسعودية.

٤- تعزز الاتفاقية تنسيق الخطوات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية ضمن مبادئ التعاون الجماعي واحترام خصوصية الآخر.

الفصل الثالث: عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية وتأثير التقارب السعودي الإيراني على دول الخليج:

لقد خلق التقارب السعودي الإيراني بعض الحساسيات لدى بعض الدول الخليجية، خاصة الدول التي لديها مشكلات مع إيران. وكانت الإمارات قد كشفت بوضوح عن موقفها من هذا التقارب باعتباره ذو تأثير سلبي على قضية الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران، مما دعا وزير الخارجية الإماراتي عام ١٩٩٩م إلى وصف هذا التقارب بأنه "تحدٍ لبلاده"، وقد رد عليه وزير الدفاع السعودي بوصف تصريحاته بأنها: "طفولية"، ووصف وزير الخارجية الإماراتي، "بالجاهل عدو نفسه"[٤٢]. وقد شاع آنذاك بأن الإمارات تهدد بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، مما دفع السعودية عقب توقيع الاتفاقية الأمنية مع إيران إلى نفي الربط بينها وبين قضية الجزر الإماراتية. وبصفة عامة، فإن بقية دول الخليج تنهج نفس النهج بخصوص علاقاتها مع إيران في دعمها حل مسألة الجزر الإماراتية. فإيران لا تتعامل مع دول الخليج مجتمعة، ولا من خلال مجلس التعاون الخليجي، وإنما يأتي تقاربها مع كل دولة على حدة دون أن تتدخل في طبيعة هذه العلاقات بين دول الخليج، وتعتبرها شأنا داخليا، ودون أن تعطي الفرصة لأي تداخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها. وعلى ما يبدو فإن دول الخليج قد فهمت الإشارات الإيرانية بهذا الشأن محترمة هذه الرغبة.

عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية:

لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات الخليجية - الإيرانية نحو مزيد من التنافر؛ تمثل عقبات أمام نمو العلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التقارب، أو عوامل تبهت السعي نحو التقارب، منها ما هو ديني/ ثقافي وسياسي وأمني، ومنها ما هو خاص بظروف خارجية، ومن أهمها[٤٣]:

أولاً: النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث: تعد مسألة الخلاف بين الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى سببا من أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي. ويعود سبب التوتر بين إيران ودول الخليج العربية إلى حقيقة

أن إيران ترفض حتى الآن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام ١٩٧١[٤٤]، حيث عقدت جلسات عدة لمحاولة حل المشكلة سلميا بين الطرفين، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل[٤٥]. ويعد هذا النزاع عقبة في تطبيع العلاقات بين إيران والدول العربية الخليجية، وخاصة في المجال الأمني. فبدأت الإمارات تشعر في بداية التقارب السعودي الإيراني أنه سيكون على حسابها باعتقادها أن إيران هي من يصعد الأمر في حل القضية مع رفضها إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. أو حتى رفض إيران لأن تكون من أجندة مباحثاتها مع الجانب السعودي مناقشة موضوع الخلاف على الجزر. لقد أعلن وزير الدفاع الإيراني علي شامخاني (٢٥/أبريل/٢٠٠٠) بأن إيران ترغب في حل الخلاف الحدودي مع الإمارات عن طريق الحوار. وذلك بعد الاتفاق السعودي الإيراني على ضرورة تعاون البلدين لتحقيق أمن المنطقة نتيجة للزيارات المتبادلة بين الطرفين[٤٦]. ونتيجة للتقارب السعودي الإيراني سريع الخطى فقد انزعجت الإمارات مما أدى إلى مقاطعة الشيخ زايد آل نهيان لأول مرة القمة التشاورية لدول الخليج التي عقدت في جدة في شهر مايو ١٩٩٩م، حيث انتهت أعمال القمة دون بيان وزاري[٤٧].

وعلى الرغم من انفتاح إيران مؤخرا على مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة تجاه السعودية، فما تزال السياسة الرسمية العامة لدول مجلس التعاون تعكس ضيقا سائدا أو شكا فيما يتعلق بالطموحات الإستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة. ويعود هذا الشعور بالأساس إلى المشكلة الأساسية التي ما تزال تنتظر الحل بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث[٤٨]. لذا فإن إمكانية استمرار الموقف الإيراني من مسألة الجزر تجعل التنافر بين إيران والدول الخليجية في حالة من الاستمرارية، وخاصة بعد محاولات إيران المتكررة انتقاد البيانات الختامية الصادرة عن قمم دول مجلس التعاون لأنها تدين إصرار إيران على احتلال الجزر الإماراتية.

وترى الإمارات وبعض دول الخليج في استمرار السعودية في تسوية علاقاتها مع إيران وإغفال الهواجس الإماراتية لا يخدم علاقاتهم الأخوية. علما بأن العلاقات الإماراتية الإيرانية في وضع جيد وأفضل من بعض الدول الخليجية الأخرى؛ فعلى سبيل

المثال، فالتبادل التجاري بين البلدين يصل إلى ١,٧٣٠ مليار دولار في العام، والتمثيل الدبلوماسي بينهما لا يزال على مستوى رفيع. والتخوف الإماراتي لا ينبع من أساس تجاري أو غيره، بل من خشيتها أن يكون موضوع الجزر المتنازع عليها قد يتراجع في سلم الأولويات الملحة لبرامج مجلس التعاون الخليجي التنفيذية، ومن ثم يكون موضوع التقارب السعودي الإيراني على حساب دول مجلس التعاون. مع العلم بأن السعودية باستمرار كانت تؤكد بأن علاقاتها مع إيران ليست ضد أحد ولا على حساب أحد، بل تأتي ضمن متطلبات المرحلة وحاجة المنطقة والعالم العربي والإسلامي لمثل تلك العلاقات. هذا إضافة إلى أن السعودية كانت قد شاركت بوزير خارجيتها في اللجنة الثلاثية (مع عمان وقطر) التي تمخضت عن قمة مجلس التعاون لمتابعة موضوع الخلاف الإيراني الإماراتي. ورغم ما تردده إيران من نوايا حسنة بين الحين والآخر ظلت الجزر الإماراتية دون حل يرضي الطرفين(٤٩). ويساند جدار الريبة لدى الدول الخليجية الرفض الإيراني غير المسوغ لكافة المبادرات السلمية التي تدعو لحل المشكلة عن طريق الحوار أو التحكيم الدولي.

ثانياً: الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران. وهذه قضية كثر فيها اللغط حتى يومنا الحاضر. ولكن التوجه الحالي الملاحظ من الطرفين، العربي والإيراني نتيجة لما يحدث، هو الوعي لنقطة مهمة وهي وجوب الاستفادة من إمكانات الشيعة خاصة أن لهم دولة قوية نسبيا، في مواجهة مخططات أعداء الإسلام الظاهرين كاليهود والصليبيين لمواجهة الهجمة على ديار الإسلام، أفضل من التناحر الداخلي بين الفرق الإسلامية. أما بالنسبة للشيعة في السعودية، فإنه منذ التسعينيات فقد أعطت الحكومة السعودية للطائفة الشيعية الفرصة للتعبير عن رأيها باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الوطن، وذلك بعدما ساد الهدوء في العلاقة بين السعودية وإيران. فالشيعة في السعودية لهم حقوق كبقية الشعب ولا يجدون تفرقة من قبل الدولة ولا يعيشون عيشة أقلية كما هو الحال في بقية الدول الأخرى، وينالون مثل غيرهم مناصب قيادية ويمارسون حقهم في العبادة والتجارة. وإذا

حاولنا أن نجري مقارنة بين السنة في إيران والشيعة في غيرها (وبخاصة في السعودية) لتفحصنا بيان رابطة أهل السنة في إيران، على الرغم من التحرز من الأخذ بـه علـى إطلاقه، على النحو الآتي(٥٠):

أ- لا يوجد في الحكم الإيراني واحد من مسلمي السنة؛ لا وزير ولا سفير ولا رئـيس بلدية ولا موظف كبير. . . الخ. علما بأن ثلث السكان من أهل الـسنة، وهـم مـن الأكراد والبلوش والتركمان وبعض الفرس وبعض العرب. "فالحكم في إيـران هـو حكم طائفي".

ب- قيام إيران بقتل علماء السنة وهدم عشرات المساجد ولا يوجد مسجد واحـد لأهـل السنة في طهران وجميع المدن الكبرى، مع وجود عـدد مـن الكنـائس والمعابـد للنصارى وغير المسلمين علما بأن عدد أهل السنة في طهران وحدها يفوق جميـع الأقليات غير المسلمة(٥١).

ج- محاولة إجراء مناورات بحرية كبيرة في بعض الأحيان في الخلـيج عنـد مـضيق هرمز وبحر عمان، في محاولة لإثارة الدول الخليجية وإظهارا لقوتها.

ثالثاً: تأييد إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة للسعودية؛ ومنها التأييد الإيراني عـام ٢٠٠١م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظا. هذا إضافة لبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقـررة لهـا من قبل المنظمة؛ وما حدث في أواخر عام ٢٠٠١م خير دليل على ذلك، عنـدما قامـت إيران بزيادة إنتاجها في شهر تموز بمقدار ٥٤٨ ألف برميل عن حصتها المقـررة لهـا، على الرغم من نفي مندوبها آنذاك كاظمبور أردبيلي في مجلس أمناء أوبك(٥٢).

رابعاً: الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج منذ حـرب الخلـيج عـام ١٩٩١م، وازدياده بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. فكل القوى الإقليمية ترفض فكرة تقسيم العـراق إلى دويلات صغيرة، وذلك نتيجة لخوفهم من وجود عراق ضعيف أو مقسم يؤدي إلـى تنافس بعض القوى الأخرى، خاصة إيران أو تركيا، على كـسب الأفـضلية الـسياسية والاقتصادية الإستراتيجية في المنطقة(٥٣)، مما قد يؤدي إلى التنافر بين الدول الخليجيـة.

وكذلك فإن معارضة وقلق واشنطن من التقارب الخليجي الإيراني، الذي يعد في غير مصلحة الولايات المتحدة، خاصة بعد فشل الولايات المتحدة في سياستها ضد إيران وضد العراق بعد احتلاله، قد يؤثر سلبا على عملية التقارب. فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن السياسة الأمريكية في المنطقة بدأت تدرك أن النظام الدولي القائم، الممثل في ميثاق الأمم المتحدة، لا يلائم مقتضيات توجهاتها الجديدة في هذه المنطقة الحساسة سعيا للهيمنة الكونية باستغلالها هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م لتكون لديها الكلمة الأولى في شؤون المنطقة. وبالتالي فقد أدركت دول المنطقة أن التقارب والتعاون هما خير وسيلة للحماية من المخططات الأمريكية. وقد ظهر الخلاف العميق بين الولايات المتحدة والسعودية حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الإعلان في ٢٩/كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢م، وذلك عندما أعلن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله أنه: "من الصعب الدفاع" عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بسبب انحياز واشنطن المطلق إلى المواقف المتطرفة التي ينتهجها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ضد الفلسطينيين(٥٤). وهذه كلها أدت إلى حصول تقارب سعودي إيراني في المنطقة، بدلا من التنافر بينهما.

خامساً: التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني. لقد أعربت الكثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. ومع هذا القلق الواضح بشأن البرنامج النووي الإيراني إلا أن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، حاول أن يلطف ويهدئ الوضع مع إيران وذلك بعد أزمة الأخيرة في برنامجها النووي مع المجتمع الدولي، عندما قال: "إن علاقة المملكة مع إيران علاقة صريحة ومنفتحة. . . وإن إيران دولة عريقة ولها تاريخ طويل وإمكانات عظيمة لأن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة. إن السياسة التي اتفقنا عليها هي أن تكون منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وسنواصل الحوار مع الإيرانيين ونتحدث إليهم عما نشعر به من قلق ونحن واثقون بأنه يمكننا الوصول إلى تفاهم يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة بصورة جماعية لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل منطقتنا منطقة آمنة ومستقرة خاصة وأنها من المناطق المهمة في

العالم". وفي رده على سؤال عن موقف المملكة من إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن. قال الأمير "إن المملكة تفضل نهج الحوار"، واصفا إيران "بأنها تقبل الاستماع والأخذ والرد بديلا عن المواجهة". معربا عن أمله بأن لا "تكون إيران راغبة في حيازة سلاح نووي"[٥٥]. وقد أقر الملك عبد الله بن عبد العزيز مؤخرا في حديث مطول له، لمحطة أ. بي. سي، الأمريكية بوجود الخلافات مع الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق الأمر بمسائل مثل القضية الفلسطينية والحرب في أفغانستان والعراق. وبالنسبة لإيران فقد قال عنها، إنها دولة صديقة وبلد مسلم نأمل بألا يصبح عقبة في وجه الأمن والسلام في العراق. أما بالنسبة للأسلحة النووية فقال: "إن العالم يحرم هذه الأسلحة راجيا من إيران أن تعمل على ذلك"[٥٦].

الفصل الرابع: تطورات الوضع العراقي بعد الاحتلال وعملية التقارب السعودي الإيراني:

شهدت منطقة الخليج خلال العقدين والنصف الماضيين عدة حروب وصراعات بدءا من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م)، ومرورا بحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وانتهاء بالحرب الأمريكية البريطانية على العراق، والتي نتج عنها سقوط النظام العراقي في التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣م. وما يهمنا هنا هو الحديث عن تطورات الوضع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي وتقاطع المصالح المشتركة للأطراف ذات العلاقة وتأثيرها على عملية التقارب الخليجي الإيراني. فلقد تذبذبت العلاقات الخليجية الإيرانية نتيجة للوضع العراقي مع أن السمة الغالبة كانت السير نحو التقارب على الرغم من بعض التصريحات الرسمية التي كانت تصدر بين الفينة والأخرى من الطرفين، وبخاصة من السعودية، والتي كانت تعكر صفو العلاقات بينهما بسبب دقة وحساسية الموضوع العراقي لكلا الجانبين، وكذلك بسبب التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

أولاً: تطورات الوضع في العراق:

يمثل العراق عمقا إستراتيجيا لإيران؛ فالعراق يعد خط الدفاع الأول لإيران ضد أية

محاولة لاجتياحها أو احتوائها ومحاولة تغيير نظامها. وكان العراق على مــدار التــأريخ هو البوابة الرئيسة للحملات العسكرية التي اجتاحت إيران. فإيران والعراق على مستوى العلاقات المتبادلة لم يتخلصا تماما من حالة العداء التي تولدت طوال المواجهة الطويلــة بينهما في حرب الخليج الأولى. وعلى الرغم من بقاء إيران على الحيــاد أثنــاء حــرب الخليج الثانية ١٩٩١م، فقد بقيت العلاقات العراقية الإيرانية تعاني نوعا من الشك قــادت أحيانا إلى شيء من التوتر، وقد تفاقم هذا التوتر بتسلل المليشيات المسلحة عبر الحــدود من أراضي كلتا الدولتين إلى داخل أراضي الدولة الأخرى[٥٧].

وعلى مستوى آخر، فإن إيران التي ساهمت في إسقاط حركة طالبان عبر دعمهــا للتحالف الشمالي الأفغاني في الحرب، وتأييدها لتشكيل حكومة مؤقتة في مــؤتمر بــون، والتقارب الذي حدث أثناء الحرب والذي تجلى في المصافحة الأولى مــن نوعهــا منــذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م بين وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول ونظيــره الإيراني السابق (كمال خرازي) خلال اجتماع لجنة (٦+٢) في نيويــورك للبحــث فــي مستقبل أفغانستان. ولكن سرعان ما تلاشى هذا التقارب بسبب كثرة الخلافات الأمريكيــة الإيرانية ومنها استمرار الحظر الاقتصادي الأمريكي ضدها، والخلافات الإقليمية نتيجــة وجود القوات الأمريكية في الخليج وفي أفغانستان وبعــض دول آســيا الوســطى. هــذا بالإضافة إلى عداء إيران لإسرائيل، ومــساندة إيــران لحركــات المقاومــة اللبنانيــة والفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وانحياز الولايــات المتحــدة لإســرائيل، ودفــع إسرائيل بواشنطن باتجاه العداء لإيران، من أمثال تصريح وزير الدفاع الإســرائيلي فــي ٣٠ مايو ٢٠٠٣م، بقوله: "إن إيران تعكف على تطوير صواريخ غيــر تقليديــة بعيــدة المدى باستطاعتها إصابة أهداف في الولايات المتحدة"[٥٨]. فقد فــاقم الوضــع العراقــي وتطوراته وتداخل السياسات الأمريكية للمنطقة مع السياسات الإيرانية من تعقيــد عمليــة التقارب الخليجي الإيراني. بخاصة بعد قيام إيران، في أعقاب الغزو الأمريكي للعــراق، بخطوات فعالة من اجل تعزيز وجودها وهيمنتها عليه من خلال التنظيمات والأحــزاب السياسية الطائفية المرتبطة بها، بحيث تمكنت هذه الهيئات من تحقيق هيمنتها على قوات الأمن والحرس الحكومي وعلى وزارت الدولة مستغلة الموقف الأمريكي المعادي لأهــل

السنة. إذ أصبح العراق خط المواجهة بين الولايات المتحدة وحلفائها مع إيران بعد محاولة إيران نقل المعركة إلى الساحة العراقية بإيقاع أكبر الخسائر بالقوات الأمريكية بعد أن عززت إيران وجودها في العراق(٥٩).

ومع ذلك، فإن إيران قامت بعدة أمور لضمان حسم الوضع في العراق لصالحها لتحقق نوعا من التقارب مع الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية؛ ومن أهمها محاولتها الاعتراف بالحكومة المؤقتة، واستيعابها لعشرات الآلاف من المهجرين العراقيين، الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي، وتقديم المساعدات العينية والمادية للعراق كالتسهيلات البنكية والائتمانية(٦٠).

وكان الوضع العراقي موضع حوار سعودي - إيراني في معظم اللقاءات السعودية الإيرانية؛ فنتيجة للقاء عقد في مكة المكرمة (بين ٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٥م) بين الملك عبد الله والرئيس الإيراني نجاد، تم بحث القضايا المهمة التي تواجه العالم الإسلامي وأهمها الأزمة العراقية والفلسطينية. وقد كانت وجهتا النظر الإيرانية والسعودية تجاه أزمة الحكومة العراقية متقاربة لكنهما تختلف في الأساليب؛ فالعربية السعودية ترى أن حل الأزمة الحكومية في العراق يتم من خلال المساواة بين مختلف الطوائف والتيارات الموجودة على الساحة. مع أن "المساواة" تعطي لجميع الأقليات والطوائف الوزن نفسه. أما إيران فإنها ترى حل الأزمة يكمن في مغادرة قوات الاحتلال الأمريكية ليقوم الشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه. وتعتقد إيران أن أي حكومة عراقية لن تنجح إلا إذا شملت كافة الطوائف والأقليات كل حسب وزنه ونسبته. ونتيجة لذلك فقد تعزز التقارب السعودي الإيراني بعد أن ترك البلدان جانبا من خلافاتهما(٦١)، ولو مبدئيا حول العراق.

وبسبب تعاظم التدخل الإيراني في الشؤون العراقية فقد اختلف الموقف السعودي تجاه إيران؛ فقد أكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في أواخر عام ٢٠٠٥م أن الولايات المتحدة مسؤولة عن التناحر الطائفي في العراق، وأن واشنطن تسلم العراق للإيرانيين على طبق من ذهب، وذلك نتيجة لشعور السعوديين بالدور الإيراني المتعاظم في العراق وبالمضار التي ستصيبهم لما يحصل في العراق. حتى يقال إن أكبر الرابحين

من الغزو الأمريكي للعراق كانت إيران، بشهادة وزير الخارجية السعودي. بحيث أصبحت إيران أهم وأقوى من الدول الخليجية معا ليس من ناحية نفوذها في داخل العراق، وإنما باعتبارها لاعبا إقليميا مهما. وقد غاب عن السعوديين أن سقوط النظام البعثي في العراق سيقود إلى تعاظم الدور الإيراني في العراق ومن ثم في الخليج بأكمله[٦٢].

فتفاقم الوضع في العراق مؤخرا زاد من التدخل الإيراني في شؤونه الداخلية حتى أصبح الموضوع العراقي ورقة إيرانية رابحة تجاه دول المنطقة بعامة، والولايات المتحدة خاصة. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دعوة زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم إيران إلى فتح حوار مع واشنطن مؤخرا، والذي وصفتها جبهة التوافق العراقية (٤٤ مقعدا في البرلمان) بأنها تعد "تدخلا صارما في الشأن العراقي لا مسوغ له". وكذلك وصفتها هيئة علماء المسلمين السنة في العراق بأنها: "محاولة لشرعنة التدخل الإيراني في العراق"[٦٣].

فالموقف الإيراني لما يجري في العراق يتلخص في رفض الوجود الأمريكي في العراق، باعتباره احتلالا يهدد حدودها الممتدة معه ويسهل الطريق لإسرائيل للعبور إلى منطقة الخليج، ويسهل أي تحالف بين واشنطن مع الأكراد الذين يمثلون أكبر أقلية في المنطقة تعيش دون دولة. وبمعنى آخر فالأهمية العراقية لإيران تتلخص بوجود أعداد كبيرة من الشيعة في العراق، والذين تربطهم علاقات تاريخية بإيران، بالإضافة لعوامل الحدود المشتركة[٦٤]. فالقلق الخليجي وخاصة السعودي من توجه الولايات المتحدة إلى تسليم العراق إلى إيران هو قلق منتج سياسياً، حيث أعلن الرئيس جورج بوش أن الولايات المتحدة قررت أن تكون العراق الجبهة الأولى لمقاومة الإرهاب. فتصريحات الأمير سعود الفيصل فتحت آفاقاً سبق وأن حجبت عندما أطلق الملك عبد الله ملك الأردن تصريحاته حول الهلال الشيعي[٦٥].

فالسياسة الإيرانية الآن إزاء العراق تعمل بخطين متوازيين أحدهما ميداني والأخر سياسي، وان الخطين يخدمان بعضهما البعض وصولا إلى تعزيز النفوذ الإيراني وتوجيه ضربات للسياسة الأمريكية في المنطقة[٦٦]، بغض النظر عن تقاربها مع السعودية. وقد

يكون العراق عاملا للتنافر بين السعودية وإيران وليس عاملا للتقارب، وكانت البداية تصريح وزير الخارجية السعودي آنف الذكر، ومحاولة العربية السعودية التقرب من بعض الفئات العراقية صاحبة النفوذ لتعزيز علاقاتها مع العراق، ومثال ذلك استقبال الملك عبد الله بن عبد العزيز مقتدى الصدر (١٠/يناير/٢٠٠٦) أثناء تأديته للحج يناير الماضي[٦٧].

وفي المقابل، فإن التطورات الجديدة في العلاقات الإيرانية الأمريكية بخصوص العراق بعد وضوح الأهداف الأمريكية من غزوها له، شكلت عاملا للتنافر والجذب ما بين إيران والدول الخليجية، وبخاصة السعودية؛ لأن طبيعة الأهداف الأمريكية تمس وتعني الدول الخليجية العربية أكثر من إيران، وبخاصة أهدافها من غزوها دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية. فالأهداف الأمريكية من غزوها للعراق كان أهمها:

١- ضرب القوة العسكرية العراقية لئلا تُشكل تهديداً مستقبلياً لإسرائيل.

٢- ضرب القوة الاقتصادية للدول الخليجية، والتي كان لها أبلغ الأثر في دعم البنية التحتية للصحوة الإسلامية (وضرب الصحوة الإسلامية نفسها) على مستوى العالم من مساجد ومراكز ومدارس وجامعات ومجلات وكتب وغير ذلك. بالإضافة لما تمثله دول الخليج من دعم لدول المواجهة مع الكيان الصهيوني وللشعب الفلسطيني، ومن تنمية واعدة لشعوب المنطقة.

٣- وضع بترول المنطقة تحت السيطرة شبه المباشرة للقوات الأمريكية.

٤- احتمال وصول إسرائيل إلى المنطقة انطلاقا من العراق كما تخطط الولايات المتحدة.

٥- فرض الصلح بين العرب والكيان الصهيوني بما يُحقق الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة ويضمن لها الاستقرار المستقبلي، وتدشين ما سُمي بالشرق الأوسط الجديد بدلا من الروابط الدينية والقومية.

٦- إثارة القلاقل في دول المنطقة بين الأنظمة، بتحريض بعضها ضد البعض الآخر وتخويف بعضها من بعض، وكذلك بين الأنظمة والشعوب من خلال استفزاز الشعوب بالوجود الأمريكي في المنطقة، ومن خلال الأعباء الاقتصادية المترتبة

على الحرب وعلى الوجود العسكري الأمريكي بعد الحرب، مما يؤثر على معيشة الناس وحياتهم.

فحسب الرؤية الأمريكية فإن أولوياتها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، تم التأكيد عليها في بعدين حيويين اثنين هما: النفط وأمن إسرائيل، وكذلك الخلاص من النظام العراقي وخروجه من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي[٦٨]، محاولة لإضعاف جبهة المعارضة للسياسات الإسرائيلية ولعملية التسوية في المنطقة، لتطويع الدول العربية الأخرى والدول المجاورة لها وعلى رأسها إيران لصالح الرؤى الأمريكية تلك. وبالتالي، فإن البيئة الدولية التي تجسدت في قطب واحد معاد لدولة مهمة مثل إيران أدى إلى تقاربها مع دول الخليج وبخاصة مع أكثرها ثقلا سياسيا وماليا وهي العربية السعودية.

يُلحظ على هذه الأهداف الأمريكية بأنها مدعاة لضرورة التعاون والتقارب الإيراني الخليجي لمصلحة أمن واستقرار المنطقة برمتها، بدلا من حالات التنافر والتجاذب. ولكن، على ما يبدو، فإن التطورات الأخيرة قد تحدث أمور جديدة في العلاقات الخليجية الإيرانية، والعلاقات الإيرانية الأمريكية؛ فها هو الرئيس الأمريكي بوش (٢٠٠٦/٣/١١) يتهم إيران بتأجيج أعمال العنف في العراق، والتأثير على نتيجة العملية السياسية أو على الوضع الأمني، في محاولة لإقناع الشعب الأمريكي "بأننا لا نستطيع الانتصار في العراق. . . (معترفا) بأن الوضع في العراق لا يزال متوترا". وبالنتيجة فقد تذبذبت العلاقات الخليجية الإيرانية وفقا لمستجدات الساحة الخليجية وتأثيراتها الدولية.

ثانياً: التطورات الأخيرة في عملية التقارب السعودي الإيراني والملف النووي الإيراني:

كانت قمة مكة المكرمة (٩/ديسمبر/٢٠٠٥م) التي استجاب لها ٥٧ قائداً وممثلاً، الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، قد شكلت مناسبة لعقد لقاءات هامشية كان من أبرزها لقاء بين الملك السعودي والرئيس الإيراني. حيث تحدث الرئيس نجاد في مؤتمر صحافي مؤكدا أنه: "ليس هناك خلافات بين الأشقاء، إيران والسعودية بلدين مهمين

مصيريين ومؤثرين في المنطقة والعالم الإسلامي والعالم برمته". وقال أيضاً إن "التعاطف بيننا موجود ووجهات النظر متطابقة في اتخاذ القرارات المختلفة والدولية، معربا عن أمله في "استمرار المحادثات حول العالم الإسلامي بين جميع دول العالم الإسلامي. . . نحن نعتقد أن العلوم والتقنيات يجب أن تكون في خدمة الاستقرار والشعوب"[٦٩].

وفقا لمصادر إعلامية إيرانية فإن الملك عبد الله بن عبد العزيز أعلن عن دعمه لموقف الجمهورية الإسلامية في الاستفادة السلمية من التكنولوجيا النووية، وذلك لدى استقباله المبعوث الخاص للرئيس الإيراني، حيث قال الملك: "أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسعى دوما لإقرار السلام والأمن في المنطقة وتدعيم التضامن في العالم الإسلامي وإن السعودية تؤمن بهذا الموضوع ولديها الثقة الكاملة به". وقد أكد المبعوث الخاص للرئيس الإيراني (محمد رضا باقري) في رسالته "إرادة الحكومة الإيرانية في تطوير العلاقات مع المملكة العربية السعودية"، وأضاف، "إن تطوير العلاقات بين إيران والسعودية يخدم مصالح العالم الإسلامي فضلا عن المصالح الثنائية. . . وأن التنسيق والتعاون بين إيران والسعودية بشأن القضايا الإقليمية والدولية يساعد على الاستقرار في المنطقة"[٧٠]. كل هذه الدلائل تشير إلى دور سعودي يتطور يوما بعد يوم بخصوص الملف النووي الإيراني الذي ما زال يثير القلق في عواصم الخليج بعد مضي طهران بعمليات تخصيب اليورانيوم، بقول الخليجيين أن البرنامج النووي قد يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة الخليجية ومنابع النفط على وجه الخصوص.

وفي المقابل، فقد كان الرد الإيراني قاسيا على التصريحات التي أطلقها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بخصوص تدخلها الخطير في الشؤون العراقية (عندما قال إذا تبين أن هذه التدخلات صحيحة ولاسيما في المحافظات المجاورة. . . فإن الوضع سيكون بالغ الخطورة)، فقد جاء الرد من وزارة الخارجية التي أعربت عن "استغرابها" لتصريحات الوزير السعودي بخصوص "تدخلات إيرانية مالية وسياسية وعسكرية في المناطق العراقية المجاورة لإيران" واعتبرتها "مفاجئة وغير حكيمة". وكان آخر مسؤول إيراني قد زار الرياض هو هاشمي رفسنجاني، رئيس هيئة تشخيص

النظام، إذ أكد ضرورة توحيد مواقف البلدين الكبيرين في مواجهة التحديات الراهنة. وقال في تصريحات صحفية في المدينة المنورة: "أن التعاون الوثيق بين إيران والسعودية يسهم في تقليص الخلافات بين المسلمين[٧١].

فاستمرار إيران في دعم قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي قد يؤدي إلى تنافر بين دول الخليج وإيران، وبخاصة بعد إعلان الرئيس الإيراني نجاد[٧٢] نجاح إيران بتخصيب اليورانيوم. وهذا ما كان يسعى إليه الرئيس السابق محمد خاتمي خلال زياراته لموسكو عندما قام بإبرام صفقات أسلحة أثارت مخاوف الأمريكيين، واستطاع إقناع الروس بإتمام العمل في مفاعل بوشهر النووي وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة طريقا طبيعيا لإنتاج الأسلحة النووية. وعلى الرغم من وجود مؤشرات تشير إلى حدوث تقارب بين واشنطن وطهران حول العراق وخلافاتها معها بخصوص ملفها النووي، إلا أن الطريق مازالت طويلة وأن عجلة تحسين العلاقات لم تدور بكل طاقتها، مما يعطي مجالا وحرية أوسع للتقارب الخليجي الإيراني إذا حسنت النوايا، مع أن السمة الظاهرة هو المضي نحو التقارب، وبخاصة ما بين السعودية وإيران.

الخاتمة:

من خلال الاستعراض السابق لعناصر التقارب والتنافر في العلاقات الخليجية الإيرانية، منذ حكم الرئيس خاتمي، وفي الإجابة عن أسئلة الدراسة، فقد تبين أن العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م)، شهدت تقاربا باتجاه تطبيع هذه العلاقات في مجالات مختلفة مبتدئة بالمجالات الاقتصادية ذات الدلالات السياسية، ثم المجالات السياسية. وانعكس هذا التطور في العلاقات في مجموعة من التفاعلات الخليجية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين الجانبين الخليجي والإيراني، الأمر الذي لم يكن موجودا في السابق. وكانت طبيعة التقارب قد اتخذ القرار بخصوصها من أعلى المستويات وبزيارات متنوعة، وشكل موضوع النفط تأثيرا واضحا على عملية التقارب، بحيث توجت هذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج عام ٢٠٠١م؛ العربية - السعودية وإيران لتمثل بداية لمرحلة جديدة ومتميزة

في العلاقات العربية الخليجية - الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية بخاصة. فإيران كانت تسعى للتقارب مع السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة لكسر حالة الجمود التي اتسمت به سياستها الخارجية بعد الثورة. والسعودية ترى في إيران شريكا أساسيا في المنطقة الخليجية للمحافظة على أمنه في حالة تسوية الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي المقابل، فإن عوامل الاختلاف (التنافر) والتي يأتي على رأسها النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران والاختلاف المذهبي، لم تكن عقبة في سبيل التقارب، على الرغم من إثارة بعض الخلافات من قبل بعض الدول الخليجية، خاصة دولة الإمارات، حول مدى التقدم في عملية التقارب. فالعربية السعودية كانت تسير بخطى سريعة باتجاه التقارب لتساير الخطى الإيرانية. ولكن التطورات التي شهدتها المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوضع في العراق بعد احتلاله، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدت إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة الغالبة لتلك العلاقات كانت السير نحو التقارب.

فتقييم عملية التقارب الإيراني الخليجي حاليا أمرٌ ليس سهلا في ظل المتغيرات المتتابعة التي تكتنف الساحة السياسية في المنطقة والمؤثرات الدولية المتزايدة. فمستقبل التقارب الإيراني الخليجي رهن بالتحركات الإيرانية والسعودية باعتبارهما قطبي الخليج الأكثر تفهما وإدراكا لأهمية التقارب والأكثر قدرة بما لديهما من إمكانيات للسير في عملية التقارب هذه؛ ويفضل أن لا يتوقفا عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية حسب، بل يجب أن يبادرا إلى تعميق وتطوير سبل التقارب لتشمل كافة المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، رغم وجود بعض الصعوبات. ويجب أن تدرك إيران أن تحقيق التقارب الكامل مع الدول الخليجية رهن بحل المشاكل المعلقة، وأن هذا التقارب يجب أن يكون وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وألا يكون على حساب أية دولة من دول الخليج.

ومِن المتوقع أن يكون السيناريو المستقبلي للعلاقات الخليجية الإيرانية قائما على التشاور المستمر بين الطرفين في القضايا المشتركة مع إضفاء الطابع المؤسسي على

هذه التفاعلات عن طريق إنشاء لجان مشتركة تجتمع بصورة دورية، وتوسيع مجال التعاون في المجال الأمني مثل مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، ووضع ترتيبات خاصة في مجال التعاون العسكري بخصوص ضمان حرية الملاحة في الخليج والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها. وهذا ما يمكن استشفافه حتى الآن من الخطاب السياسي لقطبي الخليج، السعودية وإيران. ولكن التطورات المتسارعة في المنطقة وحولها تنذر بالشيء الكثير والذي قد يهدد المنطقة بأسرها، خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

الهوامش:

(١) سالم حسين عمر البرناوي، **السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية -تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل ١٩٧٧-١٩٩٧**، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ٢٠٠٠م، ص٣٠. للمزيد راجع: نيفين عبد المنعم مسعد، "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية"، المستقبل العربي، عدد ٢٦٥، ٢٠٠١م.

(٢) صحيفة البيان الإماراتية، ٢١/فبراير/٢٠٠١م.

(٣) تركي الحمد، "حلفاء لا أتباع"، صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠١/٧/٤م.

(٤) جريدة أخبار الخليج البحرينية/ ٢٠٠٢/١٢/٢٨م.

(٥) مصطفى اللباد، "خاتمي. . . أمن الخليج حجر الرحى"، الحياة ٢٠٠٣/١٢/١٩م.

(٦) الجزيرة، ١٢/آب/٢٠٠٠م.

(٧) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، بيان الأربعاء ٢/أكتوبر/٢٠٠٢م.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) جريدة أخبار الخليج البحرينية ٢٠٠٢/١٢/٢٨م.

(١٠) الوفاق، ٢٠٠٠/١/٩. للمزيد راجع: محسن أمين زادة، ندوة بعنوان "التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران"، شؤون الأوسط، عدد حزيران ٨٤، ١٩٩٩م.

(١١) تركي الحمد، "حلفاء لا أتباع"، الشرق الأوسط ٢٠٠١/٧/٤. للمزيد راجع: كاظم حبيب، "هل ستقود السياسات الإيرانية إلى حروب أهلية في منطقة الشرق الأوسط؟"، في الموقع: aljeeran.net, 27,11, 2006

(١٢) ناصيف حتي، "النظام العربي بعد ١١ سبتمبر: التحديات والفرص"، شؤون عربية، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٢، ص٢٠. للمزيد راجع: محمد رشاد الشريف، "تطور العلاقات العربية الإيرانية"،

شؤون الأوسط، شباط عدد ٨٠، ١٩٩٩م.

(١٣) محمد ناجي عمايرة، "بين أولويات واشنطن والرياض. . !"، الوطن العربي، ٢٦/إبريل/٢٠٠٥م.

(١٤) البيان الإماراتية، ٢١/فبراير/٢٠٠١م، ص٦.

(١٥) الواشنطن بوست ٢٣ /يوليو/ ٢٠٠٢م.

(١٦) أخبار الشرق، ٤/أغسطس/٢٠٠٢م.

(١٧) مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره.

(١٨) انظر: رأفت صلاح، "العلاقة بين العرب وإيران؛ مصر أنموذجا".

(١٩) وكالة أنباء طهران، ٢٠٠٥/٦/٢٧م.

(٢٠) الوفاق/٢٠٠٥/٧/١٣م.

(٢١) محمد السعيد عبد المؤمن، "**التقارب الإيراني الخليجي. سلاح ذو حدين**"، شبكة اسلام اون لين، ص١-٣. للمزيد راجع: عبد الله حسن النبالي، قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (٦): الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية، دون ناشر، عمان، ٢٠٠٥م.

(٢٢) الوطن السعودية، ٢٠٠٢/١٢/٢٢م.

(٢٣) راجع للمزيد: www. tdwl. net. 12. 5. 2005

(٢٤) الوطن السعودية/ ٢٠٠٢/١٢/٢٢م.

(٢٥) الوطن السعودية، ٢٠٠٥/١/٣م.

(٢٦) رمضان عويس، اسلام اون لين ٢٠٠١/٥/٢٦م؛ أو www.Islamonline. net 26. 5. 2001.

(٢٧) البيان الإماراتية، ٢١/فبراير/٢٠٠١م، ص٥.

(٢٨) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، بيان الأربعاء ٢/أكتوبر/٢٠٠٢م.

(٢٩) رأفت صلاح، مرجع سبق ذكره، ص٢. للمزيد راجع: ميشيل تي. كلارك، "النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران"، ترجمة: علي حسين باكير، دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج، ٢٠٠٥/٦/٢٨م.

(٣٠) الوفاق، ٢٠٠٥/٧/٢٥م.

(٣١) انظر للمزيد، الوطن السعودية، ٢٠٠٢/٣/٢٢م.

(٣٢) الرأي الأردنية، ٢٠٠٦/٤/٢١م.

(٣٣) المعرفة/٢٠٠٤/١٠/٣م، ص١.

(٣٤) البيان الإماراتية، الأربعاء، ٢١/فبراير/٢٠٠١م.

(٣٥) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، "زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية خلال إبريل الجاري ٢٠٠٠: رؤية تحليلية"، ٢٠٠٠/٤/١٥م.

(٣٦) صالح عبدالعزيز النجدي، " التقارب السعودي- الإيراني دوافعه وأبعاده"، في موقع فيصل نـــور، تاريخ ١٩٩٩، ص١.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) الوطن السعودية/١٦/يوليو/٢٠٠٣م. للمزيد راجع: هيثم مزاحم، "عقدة العلاقات بـــين واشـــنطن وطهران"، شؤون الأوسط، عدد حزيران ٨٤، ١٩٩٩م.

(٣٩) واس، مكة المكرمة، ٩/١١/٢٠٠٥م.

(٤٠) انظر الموقع: www.bbc.Arabic.com. Feb. 27. 2006.

(٤١) رمضان عويس، مرجع سبق ذكره.

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) جريدة أخبار الخليج البحرينية، ٢٨/١٢/٢٠٠٢م.

(٤٤) بخصوص الحجج التي تقدمها دولة الإمارات العربية لملكية الجزر، انظر: بيروز مجتهد زاده، " الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين"، المستقبل العربي، عدد ٢٠٦ /٤/ ١٩٩٦م، ص١٠١.

(٤٥) شملان العيسى، "الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث"، المستقبل العربـــي، عدد ٢٠٦/٤/١٩٩٦م، ص٥٢.

(٤٦) الوطن العربي، ٢٦/أبريل/ ٢٠٠٠م.

(٤٧) صالح عبدالعزيز النجدي، مرجع سبق ذكره.

(٤٨) جريدة الرأي العام الكويتية، ٨/يوليو/٢٠٠٤م.

(٤٩) إبراهيم سعدة، "الجديد تحت شمس طهران"، أخبار اليوم، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣م.

(٥٠) بيان هايد بارك لندن-١١/٤/٩٩.

(51) www. alsaha. fares. net. 7. 7. 2003.

(٥٢) رويترز، ٢٢/٨/٢٠٠١م.

(٥٣) جريدة الرأي العام الكويتية، ٨/يوليو/ ٢٠٠٤م.

(٥٤) هيثم مزاحم، "عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية"، شؤون الأوسط، عـــدد ٩٢ فبرايـــر، ٢٠٠٠م، ص١٧٤-١٨٩.

(٥٥) انظر الموقع: www.saudielection.com، تاريخ الزيارة: ١١/٢/٢٠٠٦.

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) جريدة الرأي العام الكويتية، ٨/يونيو/ ٢٠٠٤م.

(٥٨) البيان الإماراتية، ٢٠/تموز/٢٠٠٣م.

(٥٩) انظر الموقع: www. basaernews. com/5، تاريخ الزيارة: ٢٠٠٥/١/١٢.

(٦٠) محمد عبد الله محمد، "إيران ليست عصابة مافيا ولا العدو الأول للعراق"، في Arabic Media Internet Network-Internews Middle East 20,Seb. 2004.

(٦١) غلام حسين إسلامي، "إيران - السعودية وسعي مستمر من أجل تعزيز الأواصر"، الوفاق، ٢٠٠٥/١٢/٨م.

(٦٢) فيصل القاسم، "هل يحق للسعودية أن تتباكى على العراق"، صحيفة الشرق ٢٥/أكتوبر/٢٠٠٥م.

(٦٣) الشرق الأوسط، ١٩/مارس/٢٠٠٦م.

(٦٤) محمد عبدالله محمد، مرجع سبق ذكره.

(٦٥) عبدالله هاشم، الحوار المتمدن، العدد: ١٣٦٢- ٢٩/١٠/٢٠٠٥.

(٦٦) الرأي العام الكويتية، ٢٠٠٥/١١/١٣م.

(٦٧) واس، ١٠/ يناير/٢٠٠٦م.

(٦٨) عماد جاد، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة"، شؤون عربية، عدد ١١٣، ربيع ٢٠٠٣م، ص٣٨.

(٦٩) رويترز، "قمة مكة: دعوة إلى مكافحة التطرف والفكر التكفيري"، ٩ ديسمبر ٢٠٠٥م، ص١.

(٧٠) سلطان القحطاني، "الضربة المحتملة لإيران"، إيلاف ٢٠/فبراير/٢٠٠٦م. للمزيد راجع: علاء مطر، "أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية"، في موقع: دنيا الوطن نشر بتاريخ ٥/أكتوبر/ ٢٠٠٦م.

(٧١) وكالة أنباء طهران، ٢٠٠٥/٩/٢٤م.

(٧٢) الرأي الأردنية ٢٠٠٦/٤/١٢م.